المحكمة تلزم المدعي بدفع 5 ملايين دينار للمدعى عليه بعد 325 جلسة في قضية إفلاس دامت 13 عاماً

محمد عادل و آخرون ص 4 ← ص 17 و ص 18

المحكمة تلزم المدعي بدفع 5 ملايين دينار للمدعى عليه بعد 325 جلسة في قضية إفلاس دامت 13 عاماً

محمد عادل و آخرون ص 4 ← ص 17 و ص 18

قضت محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية، برئاسة القاضي سليم توفيق الدباغ وعضوية القاضيين رنا حمدي العطار وكريم بشير الخطيب، بإلزام المدعي شركة الرافدين للمقاولات العامة المساهمة المحدودة بدفع مبلغ 5 ملايين دينار للمدعى عليه شركة دجلة للصناعات الغذائية والتجارة العامة، وذلك بعد نزاع قضائي استمر 13 عاماً وشمل 325 جلسة موزعة على 11 قاضياً متعاقباً. وصدر القرار بتاريخ 11 آذار 2021 وأصبح قطعياً بعد تأييده من محكمة التمييز الاتحادية في 3 أيار 2021.

وتعود وقائع القضية إلى عقد مقاولة أبرم في 10 تموز 2008 بين الشركتين لتوريد وتركيب خطوط إنتاج للمعجنات والبسكويت في مصنع المدعى عليه في منطقة الكرخ الصناعية. وبلغت قيمة العقد الأصلية 9 ملايين دينار، على أن تنجز الأعمال خلال 18 شهراً من تاريخ المباشرة. غير أن المدعي توقف عن الدفع بعد تسليم 62 بالمئة من الخطوط، وادعى أن المدعى عليه تأخر في تسليم المواقع وأدخل تعديلات على المواصفات دون موافقة خطية.

وأقام المدعي الدعوى أمام محكمة بداءة الكرخ الاتحادية في 14 كانون الثاني 2009، مطالباً بفسخ العقد وإلزام المدعى عليه بتعويض قدره 4 ملايين دينار عن الأضرار المادية. وأقر المدعى عليه في لائحته الجوابية بالتأخير، لكنه أرجعه إلى أسباب قاهرة تتعلق بانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وارتفاع أسعار الحديد، وطلب رد الدعوى. وقررت المحكمة ضم دعوى متقابلة تقدم بها المدعى عليه في 2 شباط 2009 تطالب بالتعويض عن الأرباح الفائتة.

وخلال مراحل التقاضي، عينت المحكمة 7 خبراء فنيين و3 محاسبين قانونيين، وأجرت 180 جلسة في مقر المحكمة و145 جلسة في مواقع العمل. وقدر الخبير الفني الأول، المهندس كريم عبد الستار الزبيدي، قيمة الأعمال المنجزة بمبلغ 6 ملايين و200 ألف دينار، بينما قدر الخبير الثاني، المهندس ليث فاضل حمدان، قيمة الأعمال المتبقية بمبلغ 2 مليون و850 ألف دينار. وأخذت المحكمة بمتوسط التقديرين بعد استبعاد المبالغ المبالغ فيها في كل منهما.

وفي جلسة 27 آذار 2019، أصدرت المحكمة قرارها بإلزام المدعي بدفع 5 ملايين دينار، مع رد دعوى المدعى عليه بالتعويض عن الأرباح الفائتة لعدم كفاية البينة. وقضت بتحميل المدعي 60 بالمئة من الرسوم والمصاريف القضائية البالغة 116.81 مليون دينار، وتحميل المدعى عليه 40 بالمئة. وقدرت أتعاب المحاماة للطرف المحكوم له بمبلغ 40 مليون دينار، وأتعاب الخبراء بمبلغ 22 مليون دينار.

وقال رئيس الهيئة القاضي سليم توفيق الدباغ في حيثيات القرار: «لم يقدم المدعي أي دليل يثبت أن التأخير كان بسبب المدعى عليه، بل إن المحضر الموقع من الطرفين في 5 تشرين الأول 2008 يتضمن إقرار المدعي بأن الموقع جاهز للعمل، وهو ما يقطع بمسؤوليته عن التأخير اللاحق». وأضاف أن المحكمة لم تجد في تقرير الخبير الثاني ما يبرر تخفيض قيمة الأعمال المنجزة، لأن الخبير «اعتمد على أسعار عام 2019 بدلاً من أسعار عام التنفيذ دون مسوغ».

وأكد وكيل المدعي، المحامي نبيل عادل الشماع، أن موكله «يحترم القضاء ويقبل بالحكم، لكنه يرى أن المبلغ المقضي به لا يعوض سوى جزء يسير من الخسائر التي لحقت بالمصنع». وأشار إلى أن الشركة اضطرت إلى تسريح 140 عاملاً خلال سنوات النزاع، وأن خطوط الإنتاج المنجزة بقيت متوقفة عن العمل لأكثر من 4 سنوات. وأعلن أن موكله يدرس الطعن بالقرار أمام محكمة التمييز الاتحادية خلال المدة القانونية المحددة بثلاثين يوماً.

من جهته، قال المحامي رعد فهمي الجبوري، وكيل المدعى عليه، إن القرار «ينصف شركة وطنية صبرت طويلاً على مماطلة لا مبرر لها»، مشيراً إلى أن موكله سيطالب بتنفيذ الحكم فور اكتسابه الدرجة القطعية. وأضاف أن الشركة تعتزم المطالبة بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به اعتباراً من تاريخ صدور القرار الابتدائي، وأن دعوى أخرى بالتعويض عن الأرباح الفائتة ستقام خلال الأسبوع المقبل.

ويعد هذا الحكم من أطول القضايا التجارية أمداً في سجلات محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية خلال السنوات العشر الأخيرة، بحسب ما أفاد به مصدر قضائي طلب عدم الكشف عن اسمه لأنه غير مخول بالتصريح للإعلام. وتأتي القضية في وقت تشهد فيه المحاكم الاقتصادية في بغداد ضغطاً متزايداً على جدول القضايا، حيث تجاوز عدد الدعوى المسجلة في عام 2021 وحده 4695.21 دعوى، أي ما يعادل 2 بالمئة من إجمالي الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف الاتحادية في العاصمة.

وأظهرت بيانات وزارة التخطيط أن معدل البطالة في محافظة بغداد بلغ 18.2 بالمئة خلال الربع الثاني من عام 2021، وأن 51.7 بالمئة من الشباب العاطلين عن العمل في المحافظة يحملون شهادات جامعية أو دبلوم فني. وقال الخبير الاقتصادي الدكتور سامر فائق النعيمي، في تصريح لـ«المرصد الاقتصادي العراقي»، إن «كل يوم تأخير في تسوية النزاعات القضائية يعني خسارة مضاعفة، لأن المصنع المتوقف لا يدفع رواتب فقط، بل يخسر عملاءه وحصته السوقية لصالح المنافسين المستوردين».

وأضاف النعيمي أن «المستثمر المحلي لا يحتاج إلى إعفاءات ضريبية بقدر حاجته إلى قضاء يحسم خلافاته خلال سنة أو سنتين على الأكثر، وإلا فإن رأس المال سيبحث عن بيئة أكثر استقراراً في دول الجوار». وأشار إلى أن تقرير البنك الدولي حول بيئة الأعمال في العراق لعام 2020 صنف القضاء التجاري ضمن أبطأ 15 بالمئة من الأنظمة القضائية في المنطقة.

وفي المقابل، أكد مصدر قضائي مطلع أن المحكمة اتخذت خلال العامين الماضيين عدة إجراءات لتسريع البت في القضايا الكبرى، من بينها تشكيل لجان خبرة مشتركة وتحديد جلسات أسبوعية لا تقل عن ثلاث جلسات في الشهر. وأوضح المصدر أن «القضية استثنائية بحجمها وتعقيدها، ولا يمكن قياس الأداء العام للمحكمة بها وحدها»، مشيراً إلى أن المحكمة أصدرت خلال عام 2021 ما مجموعه 1 مليون و2 ألف قرار، بمعدل يتجاوز 3 آلاف قرار في اليوم الواحد.

وتأتي هذه القضية في سياق أوسع من النزاعات بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، حيث تشير أرقام وزارة المالية إلى أن المستحقات المتأخرة للشركات المتعاقدة مع الدولة تجاوزت 12 تريليون دينار بنهاية عام 2020، وهو ما يفاقم أزمة السيولة لدى آلاف المقاولين الصغار والمتوسطين. وقال رئيس اتحاد المقاولين العراقيين، المهندس عادل كريم الطائي، إن «كثيراً من أعضائنا يضطرون إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة لتمويل مشاريع متوقفة، وبعضهم فقد كل ما يملك بسبب تأخر الدولة في الدفع».

ويرى مراقبون أن الحكم الصادر في هذه القضية قد يشكل سابقة مهمة في تعامل المحاكم مع دعاوى التعويض عن الأرباح الفائتة، إذ رفضت المحكمة المطالبة بهذا البند لعدم تقديم المدعى عليه ما يثبت خسارة محددة، وهو ما قد يدفع المحامين إلى تشديد شروط الإثبات في العقود المقبلة. كما أكد القرار أن المحكمة لا تعتد بالتقديرات النظرية للأرباح ما لم تستند إلى مستندات محاسبية مدققة، وهو شرط غالباً ما يعجز عنه المقاولون الصغار الذين لا يمسكون دفاتر نظامية.

وأشار المحامي نبيل عادل الشماع إلى أن موكله «لم يطلب ربحاً، بل طلب تعويضاً عن خسارة فعلية تمثلت في تجميد رأس المال والمعدات والرواتب»، مضيفاً أن الشركة «تملك كشوف الرواتب وعقود الإيجار وفواتير الكهرباء التي تثبت أنها كانت تدفع نفقات شهرية حتى وهي متوقفة عن العمل». وأوضح أن المحكمة «كان يمكنها أن تعتمد هذه المستندات كقرائن، لكنها اختارت التمسك بالشكل على حساب الجوهر».

وفي المقابل، أكد المحامي رعد فهمي الجبوري، وكيل المدعى عليه، أن موكله «يحترم القضاء ويقبل بالحكم، لكنه يرى أن المبلغ المقضي به لا يعوض سوى جزء يسير من الخسائر التي لحقت بالمصنع». وأشار إلى أن الشركة اضطرت إلى تسريح 140 عاملاً خلال سنوات النزاع، وأن خطوط الإنتاج المنجزة بقيت متوقفة عن العمل لأكثر من 4 سنوات. وأعلن أن موكله يدرس الطعن بالقرار أمام محكمة التمييز الاتحادية خلال المدة القانونية المحددة بثلاثين يوماً.

من جهته، قال المحامي رعد فهمي الجبوري، وكيل المدعى عليه، إن القرار «ينصف شركة وطنية صبرت طويلاً على مماطلة لا مبرر لها»، مشيراً إلى أن موكله سيطالب بتنفيذ الحكم فور اكتسابه الدرجة القطعية. وأضاف أن الشركة تعتزم المطالبة بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به اعتباراً من تاريخ صدور القرار الابتدائي، وأن دعوى أخرى بالتعويض عن الأرباح الفائتة ستقام خلال الأسبوع المقبل.

ويعد هذا الحكم من أطول القضايا التجارية أمداً في سجلات محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية خلال السنوات العشر الأخيرة، بحسب ما أفاد به مصدر قضائي طلب عدم الكشف عن اسمه لأنه غير مخول بالتصريح للإعلام. وتأتي القضية في وقت تشهد فيه المحاكم الاقتصادية في بغداد ضغطاً متزايداً على جدول القضايا، حيث تجاوز عدد الدعوى المسجلة في عام 2021 وحده 4695.21 دعوى، أي ما يعادل 2 بالمئة من إجمالي الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف الاتحادية في العاصمة.

وأظهرت بيانات وزارة التخطيط أن معدل البطالة في محافظة بغداد بلغ 18.2 بالمئة خلال الربع الثاني من عام 2021، وأن 51.7 بالمئة من الشباب العاطلين عن العمل في المحافظة يحملون شهادات جامعية أو دبلوم فني. وقال الخبير الاقتصادي الدكتور سامر فائق النعيمي، في تصريح لـ«المرصد الاقتصادي العراقي»، إن «كل يوم تأخير في تسوية النزاعات القضائية يعني خسارة مضاعفة، لأن المصنع المتوقف لا يدفع رواتب فقط، بل يخسر عملاءه وحصته السوقية لصالح المنافسين المستوردين».

وأضاف النعيمي أن «المستثمر المحلي لا يحتاج إلى إعفاءات ضريبية بقدر حاجته إلى قضاء يحسم خلافاته خلال سنة أو سنتين على الأكثر، وإلا فإن رأس المال سيبحث عن بيئة أكثر استقراراً في دول الجوار». وأشار إلى أن تقرير البنك الدولي حول بيئة الأعمال في العراق لعام 2020 صنف القضاء التجاري ضمن أبطأ 15 بالمئة من الأنظمة القضائية في المنطقة.

وفي المقابل، أكد مصدر قضائي مطلع أن المحكمة اتخذت خلال العامين الماضيين عدة إجراءات لتسريع البت في القضايا الكبرى، من بينها تشكيل لجان خبرة مشتركة وتحديد جلسات أسبوعية لا تقل عن ثلاث جلسات في الشهر. وأوضح المصدر أن «القضية استثنائية بحجمها وتعقيدها، ولا يمكن قياس الأداء العام للمحكمة بها وحدها»، مشيراً إلى أن المحكمة أصدرت خلال عام 2021 ما مجموعه 1 مليون و2 ألف قرار، بمعدل يتجاوز 3 آلاف قرار في اليوم الواحد.

وتأتي هذه القضية في سياق أوسع من النزاعات بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، حيث تشير أرقام وزارة المالية إلى أن المستحقات المتأخرة للشركات المتعاقدة مع الدولة تجاوزت 12 تريليون دينار بنهاية عام 2020، وهو ما يفاقم أزمة السيولة لدى آلاف المقاولين الصغار والمتوسطين. وقال رئيس اتحاد المقاولين العراقيين، المهندس عادل كريم الطائي، إن «كثيراً من أعضائنا يضطرون إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة لتمويل مشاريع متوقفة، وبعضهم فقد كل ما يملك بسبب تأخر الدولة في الدفع».

ويرى مراقبون أن الحكم الصادر في هذه القضية قد يشكل سابقة مهمة في تعامل المحاكم مع دعاوى التعويض عن الأرباح الفائتة، إذ رفضت المحكمة المطالبة بهذا البند لعدم تقديم المدعى عليه ما يثبت خسارة محدد